بالضم من بول الغلام اذا لم يأكل الطعام دون الغلام
تخفيفا علينا فمن غسل منه فلقد ذلك وان كان الرش
افضل لان الاحكام راجعة الى حكم الشارع والى
حكم العقول فان قال قائل كيف قلتم بخاسة بول
الاطفال مع كونهم لا يهيج في حقهم الاكل من تحرق النبي
فالجواب قد قال بعض اهل الكشف ان للاطفال
معاصي من حيث ارواحها كما لها طاعات كذلك من
حيث ارواحها ايضا فان بعض العلماء قد كان يغسل
من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول ان ولده
تاكل في هذا الزمان المحرمات الشبهات فكان بوله
اقذر من بوال من يأكل الحلال انتهى وقد جاءت اقوال
المجتهدين في النقض باذكرنا على قسمين مشدد ومخفف
بحسب الادلة التي استندوا اليها من الكتاب والسنة
فكان منهم من توسط بين التخفيف والتشديد كصاحب
القول المفصل كان من النواقض ما اتفق عليه الامة
كالبول والغائط والجماع والمجنون ومنها ما اختلفوا
فيه كلحم الجمار ومس الفرج والمعتبر شرطه عندهم
وكذلك ما اختلفوا فيه خروج الدم السائل من البدن
والقهقهة في الصلاة وقصر الصلاة في الرابط والمشرك
والاحذم والابرص والمقلب والوثن ونحو ذلك
وقد تقدم في توجيه الاحكام من باب الاحداث من
ان النقض بمس الفرج ليس هو لذات الفرج وانما
النقض به محلا لكونه محلا لخروج المتولد من الاكل اذ لو كان
النقض به لذاته من حيث كونه من حقول من الاكل لكان
حكم جميع الاعضاء كذلك فان البدن كله قد بني وتولد

من

قض

ع

من الاكل فان قلت فقد قال العلماء النقض بخروج
الحصاة التي ابتلعها الانسان وهي غير متولدة من الاكل
يقين فالجواب ليس النقض عندهم لعين الدم فقط وانما
هو لما علق من القذر المتولد من الاكل فلو لم يعلق بها
من القذر لم ينقضوا الطهارة بها لو فرض ذلك اذ الدم
حقيقة انما هو خروج الفضلة التي تولدت من الاكل
والشرب واثارت الشهوة والغفلة عن الله عز وجل
او المعاصي وليست الحصاة او العود ونحوهما شيئا من
من ذلك فافهم فقد كان سبب الامر بالطهارة
عن الحدث الاصغر والاكبر فان قلت فلم وجب تعميم
البدن بالغسل من خروج المني مع انه دون البول
والغائط في القذر يقين قالجواب ان تعميم البدن
بمنيه وجد او بالجماع من غير خروج لكن هو للقذر
وانما هو لما فيه من اللذة التي تسري في جميع البدن حتى
تمنيه وتنبيه ذكر تبدو النظر اليه تلك امارة الشارع
باجراء الماء على سطح البدن كله بحسب سريان اللذة فهو
وان كان فرعا من البول والغائط فهو اقوى لتوسعه
اصله فلذلك امرنا باجراء الماء النقي للبدن من ضعفه
او فتور او موته النبي فهو واحد نا بعد الغسل بناجي
ربه سبحانه وكل موضع لم يعمه الماء فهو كالعضو الميت
او المش في على الموت او كبدن الكران او الميت علمه
فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه فصلاته ابدا اذا لم يحضر
معه فكانه لم يصل اذ الصلاة لا تصح الا بجميع البدن
كما انها لا تصح بخارج حضرة الله تعالى ابدا عند اهل الله
فافهم وانما وجب التيمم عند فقد الماء حتى شرعا لانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)